الفصل الثاني
الجُملة عند البلاغيين

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني
الجُملة عند البلاغيين

للجُملة اهتمام كبير في نظر البلاغيين، لأنّ المعنى عندهم هو الأساس، والمعاني لا تكون إلا في التراكيب اللفظية، وقد فاق اعتناءُ البلاغيين اعتناءَ النحويين بالجُملة، والسبب في ذلك كونها تمثل موضوع البلاغة الأساسي، "فالجُملة العربية حظيت بعناية رجال البلاغة أكثر من رجال النحو، ذلك لأنّها تمثل موضوع البلاغة الأساسي، فالبلاغة عندهم لا تجري إلا في المُرَكَّب من الألفاظ"[81].

ومع أنّ العلمين يعتنيان بالجُملة، إلا أنّ نظرة كل منهما تختلف عن الأخرى من حيث المنهج، وحال السامع، والبنية، فعلم النحو يدرس الجُملة بوصفها بنية، (المسند والمسند إليه)، وهي دراسة ساكنة بعيدة عن

81- ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، بدون تاريخ نشر، ص200، وانظر، الخليل، عبد القادر مرعي العلي، الجُملة الإفصاحية في ديوان الشابي، دراسة منهجية تطبيقية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، إشراف خليل عمايرة، جامعة اليرموك، الأردن، 1986م، ص26.

obeikandl.com

حال السامع، وخارجة عن السياق. أمّا علم البلاغة، فيدرس الجُملة في إطار الفائدة حسب حال السامع في سياق الكلام.

وبناء على علمي البلاغة والنحو، فإنّ للجُملة بنيتين: أ) بنية إسنادية، وهي بنية ثابتة، وتسمى البنية التركيبية، وتمثل المستوى النحوي. ب) بنية الفائدة، وهي متغيرة بحسب حال السامع وتمثل المستوى الإبلاغي (الإخباري والإنشائي)[82].

1.2) الجُملة والكلام عند البلاغيين:

الجُملة عند البلاغيين مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالفائدة، فإن حصلت الفائدة، فهي جُملة وإذا لم تحصل فهي ليست بجُملة، ويعرفون الجُملة على أنّها المركب الذي تحصل فيه الفائدة، فجُملة الشرط عندهم ليست بجُملة، لأنّ الفائدة غير حاصلة منها وحدها، وإنما تحصل بمجموع جُمَلتي الشرط وجوابه، وكذلك الاسم المفرد مثل (أحمد) ليس بجُملة لأنّ الفائدة لم تتمّ به وحده؛ يقول عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ): "إنّ الشرط والجزاء جُمَلتان ولكنّا نقول: إنّ حكمهما حكم جُملة واحدة من

82- ساسي، عمار، في إعجاز القرآن الكريم، دراسة الإعجاز البياني في بعض آيات الأحكام، (رسالة ماجستير غير منشورة)، إشراف جعفر دك الباب، 1992، ص91.

opeikan.com

حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجُملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أنْ تحصل الفائدة، فلو قلت "إنْ تأتني" وسكتّ لم تفد كما لا تفيد إذا قلت "زيد" وسكتّ فلم تذكر اسمًا آخر ولا فعلاً ولا كان منويًّا في النفس معلومًا من دليل الحال... فقد يجوز أنْ تخرج الكلام عن الجزاء فتقول "تأتيني" فتعود الجُملة على الإفادة لإغنائك لها عن أن ترتبط بأخرى، وإزالتك المعنى الذي أوجب فقرها إلى صاحبه لها"[83].

وذكر الجرجاني أيضًا أنّ الجُملة هي: ما ائتلف من كلمتين وأفادتا نحو: خرج زيد[84]. وبذلك تكون الجُملة عندهم هي ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

ونلاحظ على كلامهم أنّهم يشترطون في الجُملة شرطين، هما: التركيب، والإفادة، لأنّه من دون هذين الشرطين لا تتمّ المعاني، وهي لا تجري إلا في المركب من الألفاظ. أي الذي يحتوي على الركنين الأساسيين

83- الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق: هـ. ريتر، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، 1954م، ص98-99.

84- انظر الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد، الجُمَل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م، ص40-41.

منها وهما: المسند، والمسند إليه، وإن كان أحدهما محذوفًا، شريطة وجود ما يدل عليه.

أمّا الكلام، فقد حدده البلاغيون بقولهم: "الكلام عندنا ما انتظم من الحروف المسموعة المميزة، المتواضع على استعمالها، أو هو ما انتظم من كلمتين فصاعدًا وأفاد[85]. فشرطهم في الكلام مماثل لشرطهم في الجُملة، وهو الإفادة للسامع، وهنا يلتقي النحويون والبلاغيون في أنّ الإفادة شرط من شروط الكلام، يقول ابن مالك (ت672 هـ): "وقد صرّح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأنّ ما لم يفد ليس بكلام مفردًا كان كزيد، أو مركبًا دون إسناد كعبدك، وخير منك، أو مركبًا بإسناد مقصور لغيره نحو إنْ قمت"[86].

والفائدة عند البلاغيين لا تحصل إلا في ظلال النظم الذي يكون في معاني الكلم دون الألفاظ، "وأن ليس النظم شيئًا غير توخي معاني النحو

85- انظر، المرجع السابق نفسه، ص32، والسكاكي، مفتاح العلوم، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت، بدون ص71.

86- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله بن عبد ربه، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967م، ج1، ص15.

وأحكامه فيما بين معاني الكلم"[87]. وأن الفائدة عندهم تزداد كلما ازدادت الكلمات على ركني الجُملة، وفي ذلك يقول الجرجاني: "كل ما زاد على ركني الجُملة يكون زيادة في الفائدة"[88].

وقد وجدنا البلاغيين يستخدمون الكلام مرادفًا للجُملة، وأنهم لم يفرقوا بين المصطلحين، "لأن الكلام ما وقع على الجُمَل"[89].

ومما يدلل على استخدامهم الجُملة والكلام مترادفين قول الجرجاني: "وإذا كان الأمر كذلك أن لا سبيل إلى الحكم بأن ههنا مجازًا وحقيقة من طريق العقل إلا في جُملة من الكلام"[90]. وقوله في كتاب الجُمَل: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ سمي كلامًا وسمي جُملة، والائتلاف يكون بين

87- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ط2، تحقيق: محمد رضوان الداية، وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، 1987م، ص459.

88- المرجع السابق نفسه، ص465.

89- الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن سعيد بن سنان، (ت 466 هـ)، سر الفصاحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص35.

90- الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، ص361، وانظر أيضًا: دلائل الإعجاز، ص203، وص329.

الاسم والفعل كما ذكرنا، وبين الاسمين، كقولك زيد منطلق، وبين الاسم والحرف في النداء خاصة نحو يا زيد"[91].

وإذا كان الكلام عندهم مرادفًا للجُملة، فإنه غير مرادف للقول ويتّضح لنا هذا الأمر من قول الجرجاني: "ومما الأمر فيه بيّن قوله في باب طننت: وإنّما تحكي بعد "قلتُ" ما كان كلامًا لا قولاً: وذلك أنه معلوم أنك لا تحكي بعد قلتُ إذا كنت تنحو نحو المعنى إلا ما كان جُملة مفيدة فلا تقول: قال فلان "زيد" وتسكت، اللهم إلا أن تريد أنه نطق بالاسم على هذه الهيئة كأنك يريد أنه ذكره مرفوعًا، ومثل ذلك قولهم: إنما يحذف الشيء إذا كان في الكلام دليل عليه"[92].

وذهب السكاكي (ت 626 هـ) إلى أن الكلام يكون خبرًا أو طلبًا والخبر هو الكلام المحتمل للصدق أو الكذب، أو التصديق، والتكذيب، وقسّم الطلب إلى نوعين، أوّلهما: لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وثانيهما: يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول[93]. وهذا التقسيم للطلب أطلق عليه البلاغيون اسمين هما: الإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي،

91- الجرجاني، عبد القاهر، الجُمَل، مرجع سابق، ص40-41.

92- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص329.

93- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص78-145.

لأنّهم استخدموا كلمة الإنشاء بدلًا من الطلب، والإنشاء يقسم إلى القسمين المذكورين، يقول القزويني: "الكلام إمّا خبر أو إنشاء، لأنّه إنْ كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر، وإلا فإنشاء"[94].

وعرفهما الشريف الجرجاني (ت816 هـ) بالآتي: الخبر: هو الكلام المحتمل للصدق والكذب، أمّا الإنشاء، فهو الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه"[95]. ويُفهم من هذا الكلام أن الخبر هو الذي يحتمل إمكانية الحكم عليه بالصدق أو الكذب، وقد ذهب بعضهم إلى تقييد هذا الحكم بكلمة (لذاته)، وذلك احترازًا من تطرق الشك إلى القرآن الكريم، يقول فؤاد ترزي عن الخبر هو: "ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، نحو قام علي، وانتصر سعيد، واحترزوا بقولهم لذاته خشية تطرق الشك إلى ما ورد في القرآن الكريم من جُمَل خبرية"[96].

94- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، التلخيص في علوم البلاغة، ط2، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص38.

95- الشريف الجرجاني، علي بن محمد السيد، كتاب التعريفات، مرجع سابق، ص47، ص108.

96- ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، مرجع سابق ، ص200، وانظر، عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، بدون طبعة، دار الجيل، بيروت، 1990م، ص13.

وللخبر نسبتان: نسبة كلامية، ونسبة خارجية، أمّا الكلامية، فهي التي يدل عليها الخبر وتُفهم منه. بينما الخارجية، هي: المنسوبة للخارج بصرف النظر عن المخبر، فإذا تطابقت النسبة الكلامية مع الخارجية إثباتًا ونفيًا، يحكم على الخبر بالصدق، مثل: العِلمُ نافعٌ، والجهلُ ليس بنافعٍ، أمّا إذا لم تتطابق النسبتان، كأنْ تكون إحداهما إثباتًا، والثانية سلبًا، فيحكم على الخبر بالكذب مثل: الجهل نافع، والعلم ليس بنافع[97].

وقد نبّه البلاغيون على وجود خلاف في انحصار الخبر في الصدق والكذب، وفي تفسيرهما. فالجمهور عندهم على أن صدق الكلام هو الذي يطابق حكمه للواقع، وكذبه هو عدم مطابقة حكمه له، وذهب بعضهم إلى القول: صدق الخبر هو مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابًا كان أو خطأ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له[98].

97- انظر، الخليل، عبد القادر مرعي، الجُملة الإفصاحية في ديوان الشابي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، إشراف خليل عمايرة، جامعة اليرموك، الأردن، 1986، ص27، نقلاً عن كتاب أحمد الحملاوي، زهرة الربيع في المعاني والبيان والبديع، ص13-14.

98- انظر، الخطيب القزويني، جلال الدين أبو عبد الله، الإيضاح في علوم البلاغة، بدون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، ص18-19.

أمّا الجاحظ، فقد زاد على قسمي الخبر الصادق والكاذب، قسمًا ثالثًا وهو: "غير صادق ولا كاذب، لأنّ الحكم إما مطابق للواقع على اعتقاد المخبر له أو عدمه، وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه، فالأوّل- أي المطابق مع الاعتقاد- هو الصادق، والثالث أي غير المطابق مع الاعتقاد- هو الكاذب والثاني والرابع- أي المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد- كل منهما ليس بصادق ولا كاذب"[99].

أمّا الإنشاء، فلا يحكم عليه بالصدق وعدمه، وقد قسمه رجال البلاغة إلى إنشاء طلبي، وآخر غير طلبي، فالأول ما استدعى مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، وتنضوي تحته مجموعة من الأساليب مثل:

1. الأمر، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ [100].
2. النهي، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [101].
3. الاستفهام مثل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [102].

99- القزويني، المرجع السابق، ص19، والتلخيص في علوم البلاغة، ص39-40.

100- القرآن الكريم، سورة النور، الآية (30).

101- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (35).

102- القرآن الكريم، سورة الفيل، الآية (1).

4. التمني مثل قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْياً مَنْسِيًّا﴾ [103].

5. النداء مثل قوله تعالى: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [104].

6. العرض: مثل قول الشاعر:

يَا ابنَ الكِرَامِ أَلا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

7. التحضيض: مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ﴾ [105].

8. الترجي: مثل: عسى ربنا أن يصلح حالنا.

9. الدعاء: مثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾[106].

103- القرآن الكريم، سورة مريم، الآية (23).

104- القرآن الكريم، سورة مريم، الآية (28).

105- القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية (7).

106- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (147).

obeikandl.com

أمّا الإنشاء غير الطلبي، فتندرج تحته الأساليب الآتية:

1. أسلوب المدح والذم، مثل قوله تعالى:﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [107].

2. أسلوب التعجب، مثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [108].

3. أسلوب القسم، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [109].

4. صيغ العقود مثل: بعتُك هذا الكتاب بدينار، فيقول: قبلت هذا البيع، زوجتك بنتي،فيقول: قبلت هذا الزواج[110].

2.2) مُؤَلِّفات الجُملة عند البلاغيين:

وقد رأى البلاغيون أن الجُملة تتركب من عنصرين أساسين، أطلقوا عليهما مصطلحي المسند والمسند إليه، وقد شاع هذان المصطلحان،

107- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية (29).

108- القرآن الكريم، سورة مريم، الآية (38).

109- القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية (57).

110- انظر عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص75-82، وعبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، مرجع سابق ص13-21، والقزويني، التلخيص في علوم البلاغة، مرجع سابق ص151 وما بعدها.

obeikandl.com

واستخدمها النحويون أيضًا، في حين أطلق عليها المناطقة مصطلحي الموضوع، والمحمول. يقول إبراهيم أنيس: "قسّم أهل البلاغة الجُملة إلى ركنين أساسين: "المسند" وهو ما يناظر المحمول عند المناطقة، و"المسند إليه" وهو الذي يعادل الموضوع عند أهل المنطق"[111].

وقد يسمى المسند محكومًا به، أو مخبرًا به، والمسند إليه، محكومًا عليه، أو مخبرًا عنه، والعلاقة التي تربط بينهما تسمى إسنادًا[112]. فإذا قلنا: "الله واحد"، فإن لفظ الجلالة يسمى مسندًا إليه، أو موضوعًا، أو محكومًا عليه، أو مخبرًا عنه، وهو عند النحويين مبتدأ. وكلمة "واحد" تسمى مسندًا ، أو محمولًا، أو محكومًا به، أو مخبرًا به، وعند النحاة تكون خبرًا.

وإذا زاد على ركني الجُملة كلمات أخرى مثل: المفعول به، أو الحال، أو شبه الجُملة... إلخ، فإنّ البلاغيين يسمونها القيود، أو متعلقات الإسناد، وهذه لا تكون جزافًا في الجُملة، وإنّما تزيد في الفائدة[113]، إذ إن الموضوع الأساس عندهم هو الفائدة أو المعنى، فكل زيادة في مبني الجُملة تؤدي إلى زيادة في المعنى "فجمهور البلاغيين يرى أنّ الجُملة تزاد

111- أنيس، إبراهيم، أسرار اللغة، مرجع سابق، ص275.

112- انظر، اسبر، محمد سعيد، وبلال جنيدي، الشامل: معجم في علوم اللغة ومصطلحاتها، ط1، دار العودة، بيروت، 1981م، ص408.

113- انظر، القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، مرجع سابق، ص108-126.

بالقيد فائدة، أي أنّ القيد يضيف معنى إلى معنى الجُملة السابق، فجُملة حضر محمد، تفيد إثبات نسبة الحضور إلى محمد، في زمان ماض، وعندما نقيدها بالحال نحو: حضر محمد مسرعًا، فإننا نضيف معنى جديدًا إلى المعنى السابق، وهو بيان كيفية حضور محمد في الزمان الماضي"[114].

ولكن عبد القاهر الجرجاني رأى شيئًا مخالفًا لهذا، وهو أن القيد يخرج بالجُملة إلى معنى غير الذي كانت عليه فيقول: "ومما ينبغي أن يحصل في هذا الباب أنهم قد أصّلوا في المفعول وكل ما زاد على جزئي الجُملة أن يكون زيادة في الفائدة وقد يخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم أنهم أرادوا بذلك أنك تضمّ بها تزيده على جزئي الجُملة فائدة أخرى، وينبني عليه أن ينقطع عن الجُملة حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة وهو ما لا يعقل، إذ لا يتصور في زيد من قولك "ضربت زيدًا" أن يكون شيئًا برأسه حتى تكون بتعديتك "ضربت" إليه قد ضممت فائدة إلى أخرى. وإذا كان ذلك وجب أن يُعلم أنّ الحقيقة في هذا أنّ الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذي كان"[115].

---

114 – الخليل، عبد القادر مرعي، الجُملة الإفصاحية في ديوان الشابي، رسالة ماجستير، إشراف خليل عمايرة، مرجع سابق، ص29.

115 – الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص465.

أمّا النحويون، فيطلقون على الكلمات الزائدة على ركني الجُملة، من حال، وتمييز، ومفاعيل... الخ فضلات أو توابع[116].

اهتم البلاغيون بركني الجُملة وبالقيود أيّما اهتمام، وأفردوا مساحات واسعة في كتبهم تتناول أحوال المسند إليه والمسند، من حيث: التعريف والتنكير، والحذف والذكر، والتقديم والتأخير[117].

وأوضح العلماء المواطن التي يكون فيها كل من المسند والمسند إليه[118]، فمواضع المسند هي:

1) الفعل، نحو: "يَدْرسُ" من قولك: يَدْرُسُ المُجِدُّ.

2) اسم الفعل، نحو: "حيّ" من قول المؤذن: حيَّ على الصلاة.

3) خبر المبتدأ، نحو: "نورٌ" من قولك: العلمُ نورٌ.

4) المبتدأ المكتفي بمرفوعه، نحو: "قائمون" من قولك: أقائمونَ الطلابُ؟

116- انظر، قلقيله، عبد العزيز، مقالات في التربية واللغة والبلاغة والنقد، مرجع سابق، ص104.

117- انظر، القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، مرجع سابق، ص53-136، والإيضاح، ص38 وما بعدها، وعبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص132 وما بعدها.

118- انظر، عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، مرجع سابق، ص130-132، والغلاييني، جامع الدروس العربية، ص13-14.

5) ما كان أصله خبرًا للمبتدأ، ونعني بذلك، أخبار النواسخ مثل: خبر كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وخبر لا النافية للجنس، وخبر الحروف العاملة عمل ليس، والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر (ظنّ وأخواتها) والمفعول الثالث من الأفعال التي تأخذ ثلاثة مفاعيل.

ومواضع المسند إليه هي:

1) المبتدأ، نحو: "البيت" من قولك: البيت جميل.

2) فاعل الفعل التام وشبهه، نحو: "الحق" من قولك: "انتصر الحق"، والمقصود بشبيه الفعل، اسم الفاعل، والصفة المشبهة... الخ، نحو: "خلقه" من قولك" يوسفُ حَسنٌ خُلقُه، فخلقه، فاعل للصفة المشبهة "حَسَن"، حيث أسند إليه الحُسن.

3) نائب الفاعل نحو: "الباب" من قولك: كُسِر البابُ.

4) مرفوع المبتدأ المكتفى به، نحو: "فضلك" من قولك: ما مجحود فضلك.

5) ما كان أصله مبتدأ، ويضمّ: اسم كان وأخواتها، واسم كاد وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، واسم الحروف العاملة عمل ليس، والمفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.

opeikandi.com

وقد تكون الجُملة في محل رفع خبرًا، فتكون الجُملة مسندًا مثل: "العلم طريقه نافع"، فجُملة: (طريقه نافع) وقعت خبرًا للمبتدأ العلم فهي مسند، رغم أنها مكونة من مسند ومسند إليه أيضًا، وكذلك يكون المصدر المؤول مسندًا إليه مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[119] فالمصدر المؤول: (أنْ تعفوا) في محل رفع مبتدأ، فهو مسند إليه.

وقد تكون الجُملة مسندًا إليه، إذا نظرنا إليها باعتبارها كلمة واحدة، أو جُملة محكية مثل: لا إله إلا الله خيرُ ما يقول مؤمن[120]. فالمسند إليه في هذه الجُملة هو: (لا إله إلا الله) والمسند هو خير، لأنّنا عاملنا الجُملة معاملة المفرد، وكأن العبارة تؤول كالآتي: هذه الكلمة خير ما يقولها المؤمن.

فالجُملة عند البلاغيين هي المكونة من المسند والمسند إليه، وما يدخل عليهما من متعلقات وأدوات بحيث تحقق الفائدة المرجوة، ضمن قوانين النظم، إذ "أنْ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض"[121].

---

119 – القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (237).

120 انظر، الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، مرجع سابق، ص80.

121 – الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص48.

فالعملية اللغوية عند البلاغيين عملية ذهنية كلية تعبر عن المعنى الواضح الذي يدور في نفس المتكلم، وليست عملية جزئية تقوم على إضافة لفظ لآخر لزيادة المعاني، فالفائدة تحصل من مجموع الكلم على معنى واحد، وقد شبه الجرجاني واضع الكلام بالصائغ، فالأول يأخذ مجموعة من الكلمات محكومة بقوانين النظم، فتخرج معنى مفهومًا للمتلقي، والثاني يأخذ مجموعة من القطع الذهبية، فيذيبها، ثم يشكل منها شيئًا آخر تكون الصورة النهائية للقطع المذابة، ولكن قبل هذا وذاك، فإنّ واضع الكلام، والصائغ تكون في أنفسهما صورة لما يريدان الوصول إليه. يقول عبد القاهر: "واعلم أن مثل واضع الكلام مَثلُ من يأخذ قطعًا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة. وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيدٌ عمرًا يوم الجمعة ضربًا شديدًا تأديبًا له؛ فإنَّك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحدٌ لا عدَّة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنّك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفُسَ معانيها وإنّما جئت به لتفيده وجوه التعلُّق التي بين الفعل الذي هو ضربٌ وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصولُ التعلق- وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من عمرو وكونٍ يوم الجمعة زمانًا للضرب وكون الضرب ضربًا شديدًا وكون التأديب علّة للضرب أيتصور فيها أن تُفرد عن المعنى الأول الذي هو

أصل الفائدة وهو إسناد ضَرَب إلى زيد وإثبات الضَّربِ به له حتى يعقل كون عمرو مفعولًا به وكونُ يوم الجمعة مفعولًا فيه وكونُ ضربًا شديدًا مصدرًا وكونُ التأديب مفعولًا له من غير أن يخطر ببالك كون زيد فاعلًا للضرب؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصوَّر لأنّ عمرًا مفعول لضرب وَقع من زيد عليه ويوم الجمعة زمانٌ لضرب وقع من زيد، وضربًا شديدًا بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته والتأديب علة له وبيان أنّه كان الغرض منه. وإذا كان ذلك كذلك بان منه وَثَبتَ أنّ المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان وهو إثباتك زيدًا فاعلًا ضربًا لعمرو في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا، ولهذا المعنى تقول إنّه كلام واحد"[122].

وفي موطن آخر يشبه عبد القادر مؤلف الكلام بالفنان الذي يأخذ الألوان فيرتبها، وتخرج ضربًا من النقش والوشم، والتعويل عند مؤلف الكلام على المعنى لا على الألفاظ. يقول الجرجاني: "والنظم والترتيب في الكلام كما بيّنا عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في

122- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص370-371.

ألفاظها، وهو بما يصنع في سبيل مَنْ يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخى فيها ترتيبًا يحدث عنه ضرب من النقش والوشي"[123].

والكلام المؤلف لا بدّ من وجود علاقات ترابطية، تضم بعضه إلى بعض حتى يخرج كلامًا تام المعنى، فالعلاقة بين المسند والمسند إليه معروفة وهي الإسناد، أمّا الزيادات الأخرى على ركني الجُملة، فإنها تدور في فلك، أحدهما. يقول محمد حماسة: "إن الترابط بين عنصري الإسناد في الجُملة لا بدّ أن يكون بين كل منها والآخر. وأما العناصر غير الإسنادية، فإنّها غالبًا ما تدور في فلك أحد عنصري الإسناد- ولا بدّ لذلك- أن تترابط مع ما تدور في فلكه، وتكون علاقتها بأجزاء الجُملة الأخرى من خلال علاقاتها النحوية بما ترتبط به، إذ إنّ العنصر غير الإسنادي قيد ما يرتبط به وليس من اللازم أن تترابط العناصر غير الإسنادية بعضها مع البعض الآخر"[124].

وكذلك تترابط الجُمَل بوساطة حروف العطف، وبوساطة الفاء بين جُمَلتي الشرط وجوابه... وبواسطة الضمائر العائدة من الجُمَل الواقعة خبرًا على المبتدأ وبوساطة التكرار مثل: تكرار لفظ المبتدأ في قوله تعالى:

123- الجرجاني، عبد القاهر، المرجع السابق نفسه، ص334.

124- حماسة، محمد عبد اللطيف، بناء الجُملة العربية، مرجع سابق، ص111.

﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[125]. وتكون الروابط في الجُملة ،أو قل الجُمَل إمّا روابط معنوية، وإمّا روابط لفظية ظاهرة[126].

ولا شك أنّ البلاغيين درسوا الجُملة دراسة موسعة، قائمة على المعنى، ومحافظة على الترتيب النحوي (النظم)، من حيث التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والإيجاز، والإطناب، والقصر. يقول تمام حسان: "وهكذا نصادف من عبد القاهر كلامًا لا ككلام فقهاء اللغة، لأنّه يتجاوز الكلمة المفردة والجُملة إلى كلام متصل وسياق أطول تتعدد فيه الجُمَل، وتترابط فيه الجُمَل بالعلاقات فيكون فيه تصحيح الأقسام، وحسن ترتيب النظام، والإجمال ثم التفصيل والفصل والوصل والتقديم والتأخير، فتلك دراسة تقوم على الفروق والإحساس الجمالي المرتبطين ببعض الضوابط الشكلية التي لا يمكن أن يقر بها المرء من التعقيد، أو ينحو بها منحى الضبط والصناعة"[127].

---

125 – القرآن الكريم، سورة الحاقة، الآية (1).

126 – انظر، محمد عبد اللطيف حماسة، بناء الجُملة العربية، مرجع سابق، ص74 وما بعدها.

127 – حسان، تمام، كتاب الأصول دراسة ابتسمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م، ص309.

صفوة القول: إنّ البلاغيين اهتموا بالجُملة، فهي مادة الكلام عندهم وأخضعوها للدراسة ضمن قوانين النظم القائمة على النحو، وإن اهتمامهم بالجُملة لا يقل عن اهتمام النحويين بها، إلا أن المعنى هو الأهم عندهم، فهم لا يدرسون تراكيب الألفاظ مجردة من معانيها، والجُملة عند البلاغيين مرادفة للكلام، والكلام يقسم إلى قسمين خبري وإنشائي، والثاني يقسم إلى إنشاء طلبي وغير طلبي. فالجُملة عندهم تقسم تقسيمًا معنويًّا قائمًا على الخبر والإنشاء. وعناصر الجُملة (المسند والمسند إليه) حظيت باهتمام البلاغيين بشكل كبير. ومهما يكن من أمر فإن العلاقة وشيجة بين علمي النحو والمعاني، ويلتقيان في دراسة الجُملة، وأن الثاني يستفيد من الأول، والعكس صحيح، من حيث التعرف على دلالات الحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير.